وحصل هؤلاء على أجور أعلى بمجرد انتقالهم من مؤسسة الى أخرى بعد تخصصهم في المهنة المحددة . ولدى هذه الفئة من العمال الماهرين الاسباب الكافية لعدم توجههم للعمل في المؤسسات الكبيرة وتفضيلهم البقاء في تلك المؤسسات الصغيرة المتطورة نسبيا :

أولا : ان الحد الادنى للأجور الرسمي منخفض بالتأكيد عن أجورهم كفئة « معلمين » في المصانع الصغيرة .

ثانيا : لا يتخلى العامل الماهر عن مهنته ومهارته مقابل استخدامه في مصنع يعتمد في أساسه على المكننة .

ان وجود المصانع الكبيرة قد ضايق بشكل ملحوظ المصالح الحرفية الصغيرة والمتوسطة مما أدى كذلك الى هجرة أكثر العمال الماهرين الى الخارج — فمعظم المهاجرين من تل الزعتر هم من العمال الماهرين .

لماذا نجد أن نسبة العمال اللبنانيين في المؤسسات الكبيرة أكبر منها في المؤسسات الصغيرة ، وبالمقابل انعدام أو انخفاض نسبة العمال الفلسطينيين في تلك المؤسسات ؟. يعود السبب في ذلك بكل بساطة الى أصل الاعداد المهني لجموع العمال من الطرفين . فالاعداد المهني للفلسطينيين كان في غالبيته كما ذكرنا عن طريق العمل المبكر والتحصيل المهني داخل المؤسسة في القطاع المعين مما ساعد على ربطهم بهذه المؤسسات الصغيرة . بينما نرى أن مصدر قوة العمل في المؤسسات الكبيرة هو الريف اللبناني . فالفلاح الذي ترك أرضه لا يعرف عن الصناعة شيئا ولا يملك بالتالي أية مهارة أو خبرة . فالمكان الوحيد الذي يستقطبه هو المصنع الكبير المكنن الذي لا يتطلب مثل هذه المهارة أو الخبرة .

ان دراسة ما ورد أعلاه بشكل خاص يوضح هذه المسألة بشكل كاف . لذلك فان هذا الفصل من الكتاب غير كاف ، ولا يأخذ من المسألة سوى جانب واحد غير هام ولا يعطي سوى القشرة الخارجية التي يدركها العمال بأنفسهم ونعني جانب اشتراط الاجازة أو المعيقات من القوانين الاخرى المتشددة . ان التحول الاجتماعي لفئة لا تتم بازالة بعض القوانين أو المعيقات القانونية كما يقول الكاتب ، بل هي عملية معقدة تاريخية واقتصادية ونفسية . لذلك لا معنى أبدا لقول الكاتب : « ينبغي التصدي للمعيقات والاسباب التي تقف حجر عثرة أمام تطور العمال الفلسطينيين وتحول قسم كبير منهم الى بروليتاريين » (ص ٨٣) . فالمنطق والعلم يقولان بأن الوضع الطبقي للعمال الفلسطينيين سيتغير بتغير الظروف الاقتصادية (الموقع الانتاجي — المهارة — الاعداد المهني — النفسية الخ) وعندها ستتغير القوانين بلا شك .

توزع العمال الفلسطينيين حسب القطاعات والمهن : يتناول هذا الفصل الكبير (٨٥ — ١٦٦) كل المسائل والمعلومات التي تتعلق بعدد العمال الفلسطينيين من المخيم وتوزعهم على مختلف المهن والقطاعات الاقتصادية ، وهو يشكل المقدمة للفصل الرابع الذي يتناول الناحية الطبقية لتوزع العمال في المهن والقطاعات المختلفة في هذا الفصل نجد كثيرا من النماذج الحية التي تعطي صورة واضحة ومفصلة عن نوع العمل وأوضاعه وشروطه وحجم الاجور والتعويضات الخ . ان هذه النماذج ، وهي كثيرة جدا ، تنقل الصورة كما هي ظاهرة في الواقع ، فجمعت ما هو ضروري لهذه الدراسة وما هو غير ضروري وقد جاءت كتقرير عن أوضاع العمال بشكل عام في المصانع وخصائص كل مهنة وحرفة ، وليس فيها ما يخص الفلسطيني سوى مسائل العلاقات القانونية . فمن خلال هذا التقرير يمكن التعرف على خصائص كل مهنة من الناحية الصحية والاجرة ومتطلبات المهنة في مجال صيانة القوة العاملة وزيادة الانتاجية وكل ما يتعلق بالعلاقات بين أصحاب العمل والعمال . والتقرير بالاضافة الى ذلك يعطي احصاءا شاملا لعدد العمال الاجمالي وعددهم في كل مهنة وعدد العاطلين عن العمل الخ . وكل ما نستطيع قوله عن هذا التقرير انه يشكل مادة مفيدة وغنية للنقابات وخاصة الاتحاد العام لعمال فلسطين فرع تل الزعتر بحيث يشمل المعلومات التي ينبغي على اتحاد العمال نفسه جمعها ليستطيع اتخاذ الخطوات اللازمة في الوقت المناسب للدفاع عن العمال والتعرض لحل مشاكلهم الخاصة والعامة .

أما في الفصل الرابع فنجد أرقاما وجداول تبين باختصار نسبة عمال وعاملات المخيم الى مجموع